Harran Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi, Yıl: 17, Sayı 28, Temmuz–Aralık 2012

دراسة تطبيقية في واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين

الدكتور: حذيفة شريف الخطيب*

مقدمة

بما أن الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم يعدان أصح كتابين بعد كتاب الله عند المسلمين، فإن دراستهما والبحث فيهما يكتسب أهميته من هذه الناحية، ثم إن اتهام بعض رواتهما بالضعف يعني الطعن في جزء مهم من مصادر التشريع الإسلامية، وبما أن اتهام بعض رواتهما بالضعف قد حصل؛ فإن هذا يستدعي دراسةً لهؤلاء الرواة ومروياتهم في الصحيحين وتبين منهج الشيخين في التخريج لهم، وهل يصحّ التخريج لهم على أي وجه كان؟! أم ينبغي فهم كيفية تخريج الشيخين لهما! ومن هنا جاء هذا البحث؛ لتتبع روايات هؤلاء الرواة الموصوفين بلفظة الضعف ومشتقاتها، ودراسة صنيع الشيخين في تخريجها.

وبعد تتبعي ما كتب عن الصحيحين من دراسات قديمة ومعاصرة لم أقف على دراسة خاصّة تناولت هذا الموضوع بالبحث، لكنه ذكر عام لبعض الرواة المتهمين بالضعف:

أولاً: دراسةٌ للحاكم النيسابوري، سمّاها "المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين".

ثانيًا: دراسة الحافظ ابن حجر في كتابه هدي الساري.

ولم أقف على دراسة معاصرة تناولت هذا الموضوع مباشرة، أو ضمن مباحثها، سوى ثلاثة أبحاث ضمن ثلاث رسائل جامعية:

-الأولى: منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل للدكتور محمد سعيد حوّى، فقد عقد فصلاً جعل فيه مصطلح ضعيف عند البخاري من مراتب الترك.

-الثانية: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، للدكتور محمد الطوالبة، تكلم في أحد مباحثه عن طبقات الرواة والرواية عن الضعفاء عند مسلم، وذكر وجوهَ صنيع مسلم في التخريج عن هؤلاء المضعفين، ووضّح أن في تخريجه لهؤلاء على هذه الوجوه ينفي عليه أي انتقاد.

-الثالثة: الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، للدكتور عداب الحمش فقد فيه بحثاً عن الرواة المضعفين ومروياتهم عند الإمام ابن حبان، وراح يدافع عن ابن حبان في تخريجه لبعض الضعفاء، الأمر الذي قاده إلى جمع ملحق أودع فيه الرواة الذين ضعفهم ابن حبان ممن خرج لهم البخاري ومسلم؛ ليخلص إلى أن التخريج عمن ضُعّف؛ منهج جميع المحدثين من أصحاب الصحاح وغيرهم.

هذا ما وقفت عليه مما يخصّ مصطلح ضعيف! مع التذكير بأنّ مراجعة كتب الجرح والتعديل وكتب العلل التي تناولت أحاديث الصحيحين؛ تُوقِف على كثير من ذلك.

*الأستاذ المساعد في كلية الإلهيات، جامعة حران، شانلي أورفة، تركيا dr.hothifa@hotmail.com.

ومن خلال اطلاعي الاستقرائي على المتهمين بالضعف في تهذيب التهذيب على رواةٍ خرّج لهم البخاري ومسلم؛ توضّح لي أن عددهم مئة واثنان وتسعون راويًا، وهذا رقم عال، لا يتناسب ظاهره مع ما نعرفه من اتفاق العلماء على صحة أحاديث الصحيحين، فأردت الكتابة في هذه المسألة؛ حتى تُفهم فهماً علمياً صحيحًا. وقد قسمت هذا البحث إلى مبحثين: مبحث يدرس الجانب النظري، أما المبحث الثاني فهو دراسة تطبيقية لبعض الرواة وتراجمهم ومروياتهم في الصحيحين.

المبحث الأول: الدراسة النظرية.

المطلب الأول: إطلاقات مصطلح ضعيف حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

أولاً: دلالة مصطلح ضعيف في اللغة والاصطلاح: ضعيف لغة: قال الفيروزآبادي: الضَّعْفُ، ويضم ويحرك: ضد القوة، ضَعُفَ، ككَرُم ونصَرَ، ضَعْفًا، وضُعْفًا، وضُعَافةً، وضعافية، فهو: ضعيف، وضَعُوفٌ، وضَعْفان، الجمع: ضِعاف وضُعفاء وضَعَفة وضُعفى...، قال: وضعّفه –أي الحديث-: نسبه إلى الضعف[1].

والحديث الضعيف اصطلاحًا: هو الحديث الذي لا يستجمع شروط الحديث الصحيح أو الحسن[2].

والرجل الضعيف: هو إما ضعيف الجسم أو العقل أو العلم، وضعف الراوي إما في حديثه وعلمه أو ذاكرته وعقله، ولا تعلّق للضعف بالجسم إلا من باب: العقل السليم في الجسم السليم، ولا دخل للإمكانات المادية في الضعف والقوة، إلا من جهة قبول جوائز الحكام أو أخذ الأجرة على التعليم، ولم يترك أحد من أصحاب الصحاح إخراج حديث راو لأنه كان يأخذ جوائز السلطان، وأما أخذ الأجرة على التعليم فلم يترك أحد حديث من فعل هذا، وقد وجدت أن من وصف بالغفلة مثلاً أو بخفة الضبط أو بالوهم فإنه يقال له ضعيف، فضعف الراوي إذن يعني جرحه بلفظة من ألفاظ الجرح التي تتعلق بالعدالة أو الضبط[3].

ثانيًا: دلالات مصطلح ضعيف حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

اختلف العلماء في مصطلح ضعيف هل هو من مصطلحات درجة الاعتبار أم من مصطلحات درجة الترك، والملاحظ أن مصطلح ضعيف فيه عموم إذ قد تطال من كان متهمًا بالكذب ومن كان فاحش الخطأ، وغيرهم.

وبعد تتبعي لكلام العلماء في ثلاثة وسبعين راوياً موصوف بالضعف وجدت أن لكل عالم من العلماء المتقدمين مفهومه الخاص في مصطلح ضعيف، ولكنهم يترددون بين اعتباره من مصطلحات درجة الاعتبار وبين اعتباره من مصطلحات درجة الترك، وإذا عددنا كلام الحافظ ابن حجر في التقريب أقرب إلى الاعتدال في تقويم أحوال الرواة، فقد وجدته أطلق لفظة (صدوق) مع بعض القيود في بعض الأحيان على ستة وعشرين من هؤلاء الرواة الذين وجدت المتقدمين أطلقوا عليهم لفظة ضعيف.

ووجدته أطلق لفظة (متروك) على خمسة عشر منهم، وأطلق لفظة (ضعيف) على ثمانية وعشرين راويًا منهم. فهل لفظ صدوق في درجة متروك في درجة ضعيف؟؟ وإذا كان البخاري ومسلم قد خرّجا أحاديث لقرابة مئتي راو أطلق عليهم العلماء لفظة ضعيف، فهل خرّج الشيخان عن مئتي متروك؟ وإذا كان الكلام بالنفي العام ففي أي المراتب نضع هؤلاء الرواة: في مرتبة الاحتجاج، أم الاعتبار، أم الترك؟ والجواب العلمي هو: لابد من دراسة استقرائية تتتبع أقاويل النقاد في هؤلاء الرواة، ولابد من تتبع صنيع الشيخين في التعامل مع أحاديثهم، ومن ثمّ يكون الجواب الصحيح، أو الجواب الأقرب إلى الصواب على أقل

([1]) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/ 1998م: ص: 829، مادة: (ضعف).

([2]) السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت.ط): 1/ 179.

([3]) انظر: د. عداب الحمش، الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع: 2/ 903.

تقدير.

المطلب الثاني: مراتب الجرح والتعديل

أولاً: مراتب الجرح والتعديل بشكل عام.

لم يذكر الباحثون في علم الجرح والتعديل تقسيمها على مراتب قبل نهاية القرن الثالث الهجري، وقد رأيت الباحثين المعاصرين ينسبون إلى ابن أبي حاتم أنه هو أول من جمع هذه المراتب وصنفها إلى مراتب تعديل ومراتب جرح[4]. وقد حدّد تلك المراتب في مقدمة كتابه الجرح والتعديل، ثم جاء من بعدَه فاعتمدوا مراتبه وزادوا عليها وعدّلوا وفق آرائهم الخاصة وما يرونه بناء على علمهم وتجربتهم العلمية[5].

والملاحظ أن ابن أبي حاتم قد جعل ثلاث طبقات لأهل العدالة وطبقة واحدة للترك[6]، وأهل العدالة أنفسهم عنده على طبقات ومراتب:

-رواة مرتبة الاحتجاج: وهم الرواة الذين يحتج بأحاديثهم من غير نظر فيها غالباً، وهم من وصفوا بالحافظ والإمام والثقة ونحوها من العبارات المشعرة بعدالته وتمامية ضبطه.

-رواة مرتبة الاختبار: وهم الرواة السابقون الذين وجد قيد على أوصافهم العالية، كأن يقال في الواحد منهم: حافظ لكن حديثه عن فلان من شيوخه غير مقبول، أو يقال : ثقة يغرب أو يخطئ أو يخالف، أو ثقة في حديث أهل بلده، مخلّط في حديث غيرهم، فمثل هذا الراوي تعرض أحاديثه كلها وفق عملية السبر والموازنة لمعرفة ما خالف فيه أو أغرب أو ضعفه الحفاظ، ويحتج بما سوى ذلك من حديثه وغالب حديث هؤلاء يعده النقاد في مرتبة الحسن لذاته، ويرتقي إلى الصحة لغيره لكنه لا يصبح صحيحاً لذاته البتة.

-رواة مرتبة الاعتبار: وهم الرواة الذين لا يحتج بحديثهم، وإنما يعتبر بروياتهم التي يوافقون فيها الثقات، فيكون قبول رواياتهم للمجموع لا لأنها مرويات فلان، ومعظم روايات هؤلاء تكون في حيّز الحسن لغيره، ومن أطلق عليه : (صدوق : يخطئ، يغرب، يتفرد) و(لا بأس به) و(تعرف وتنكر) و(مقبول) و(حسن الحديث إن شاء الله) كلها من هذه البابة، مع بعض الاستثناءات التي تخص مصطلح صدوق.

ومن العلماء من ينـزّل مصطلح ضعيف، ويضعف، وضعفوه، وضعفه بعض أهل العلم ويستضعف وغيرها من مشتقات مصطلح ضعيف، في هذه المرتبة، ومنهم من يجعلها في المرتبة الرابعة التالية وهي مرتبة الترك، لوجود رواة وصفوا بالضعف وترك العلماء أحاديثهم غير منتبهين إلى تخريج البخاري ومسلم عن عديدين ممن وصفوا بالضعف.

-رواة مرتبة الترك: وهم الرواة الذين اتهموا بوضع الحديث، وسرقته، والكذب، أو كانوا مخلطين أو مغفلين أو فحش منهم الغلط حتى استحقوا الترك، وعدُّ مصطلح ضعيف وما يشتق منه من هذه المرتبة إشكال كبير يحتاج إلى دراسة مستوعبة تطبيقية، إذ ما من واحد ممن اشترط الصحة إلا وخرّج عن عدد من هؤلاء.

([4]) د. نور الدين عتر، **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**، الطبعة الثالثة، دار اليمامة، ودار الفرفور، (د.م،ط) 1422هـ/2001م: ص: 145- 151، وقاسم علي سعد، **مباحث في علم الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م: ص: 23، ود. عداب الحمش، **الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل**، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، 1405هـ/ 1985م: 2/ 674 وما بعدها، ود.محمد سعيد حوى، **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، رسالة دكتوراة من جامعة بغداد: ص: 367 وما بعدها.

([5]) الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، 1371هـ/ 1952م: 1/ 6، 10.

([6]) انظر: د. عداب محمود الحمش، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، الطبعة الأولى، دار الفتح، عمان، الأردن، 1423هـ/ 2003م: 2/ 469.

أما مراتب الجرح والتعديل عند الإمام مسلم فقد وجدته قسم الرواة إلى ثلاث مراتب وذلك في مقدمة صحيحه؛ ليوضح لنا منهجه في التخريج عن الرواة بشكل عام، وبالتالي فإنه قد كفى غيره مؤونة تتبع منهجه في التخريج للرواة، وفيما يلي تقسيم مسلم للرواة بشكل عام[7].

وهكذا أجد أن مسلمًا قد قسم طبقات الرواة إلى ثلاث طبقات هي:

1.ما رواه الحفاظ المتقنون.

2.ما رواه المستورون، والمتوسطون في الحفظ والإتقان.

وقال بعد هذين القسمين: فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

3.ما رواه المتهمون عند بعض أهل الحديث أو الأكثر منهم، وقال: إنه لا يتشاغل بتخريج حديثهم، وعطف عليهم مَن الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط، وأنهم مثلهم فيمسك عن حديثهم فلا يخرجه.

وهذا تصريح من مسلم بأنه يخرج أحاديث القسمين الأولين، وأما القسم الثالث بشقيه فلا يعرج عليه، ومع هذا فقد اختلف العلماء في مراده بذلك.

ويقول د. محمد الطوالبة: وصنيع مسلم الذي يؤكد تطبيقه لكلامه السابق أنه أتى بأحاديث القسمين الأول والثاني، واجتنب أحاديث القسم الثالث فلم يعرج عليه ولا تشاغل به، حيث إنه يؤخر حديث القسم الثاني بعد القسم الأول، ويخرج للقسم الثاني في المتابعات والشواهد دون الأصول، وما يرفع التفرد عن القسم الأول، أو إذا كان لحديث القسم الثاني طرق كثيرة تقويه[8].

***

المطلب الثالث:

أسباب اتهام الراوي بالضعف.

من خلال استقرائي للرواة المتهمين بالضعف من رواة الصحيحين تبين لي أن لفظة ضعيف ومشتقاتها تشكل مرتبة من مراتب التجريح حيث إن أكثر الرواة الذين اتهموا بالضعف ذكر العلماء تفسيرًا وسببًا لاتهامهم بالضعف، فكأن لفظة ضعيف لفظة عامة يدخل تحتها أكثر أو كل ألفاظ التجريح.

وفيما يلي أورد أسباب تضعيف الرواة المتهمين بالضعف في الصحيحين، استنتجتها من خلال دراستي لتراجمهم، أورد في هذا الجدول كم مرة كان كل منها سببًا في تضعيف الرواة:

الرقم	السبب الذي اتهم من أجله الراوي بالضعف	عدد مرات تكراره
	الخطأ والغلط.	(44)
	الوهم.	(44)
	بسبب المذهب.	(23)
	يخطئ عن راو معين أو عن أهل بلد معينة، أو في حال دون حال.	(22)
	تضعيف بلا حجة، وبدون تفسير للجرح	(21)

(7) انظر: مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1419هـ/ 1998م: 1/ 5.

(8) انظر: محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**، الطبعة الثانية، دار عمار، عمان، الأردن، 1421هـ/ 2000م: ص: 120 وما بعدها.

	ضعف الحفظ أوسوؤه.	(13)
	الاختلاط والتغير والتلقن.	(10)
	التدليس.	(9)
	رواية المناكير.	(9)
	الإغراب.	(7)
	رواية المناكير عن الثقات.	(6)
	الخطأ في التضعيف.	(5)
	الاتهام بالكذب.	(4)
	لم يتابع على حديثه عن راو معين، أو لم يتابع على حديثه كله.	(4)
	إرسال الأحاديث.	(3)
	مخالفة الثقات.	(3)
	الرواية عن الكتاب والمناولة.	(3)
	الخلاف الشخصي وتنافس الأقران.	(2)
	الرواية وهو صغير.	(2)
	قلة الاشتغال بالحديث.	(2)
	التضعيف على وجه المزاح.	(1)
	الغفلة.	(1)
	لا يحسن قراءة كتبه.	(1)
	لم يرو إلا عن واحد.	(1)
	سرقة الحديث.	(1)
	الزيادة في الأسانيد.	(1)
	التصحيف.	(1)
	الخطأ إلا عن واحد.	(1)
	دخول الراوي في الولاية.	(1)
	ترك رواية أهل بلد عنه.	(1)
	لم يرو عنه إلا واحد	(1)
	الاضطراب في حديثه.	(1)

***

المطلب الرابع: صنيع البخاري ومسلم في التخريج عمن اتهم بالضعف

إن تتبع صنيع الشيخين في التخريج عن المتهمين بالضعف هو أحد أهداف هذه الدراسة ونتيجتها التطبيقية المفيدة التي توضح كيفية وتوجيه تخريج الشيخين لكل راوٍ متهم بالضعف، بحيث إنه لا يجوز

إطلاق قول: أن البخاري أو مسلمًا خرّج لفلان أو فلان دون بيان كيفية تخريجه له، فنقول خرج لفلان المتهم بالضعف متابعة مثلاً، ولا يجوز عند الشيخين التخريج له إلا في المتابعات... وهكذا، وفيما يلي جدول يوضح أوجه تخريج الشيخين أو أحدهما للرواة المتهمين بالضعف:

طريقة التخريج للراوي المتهم بالضعف	الرواة المشتركون بين البخاري ومسلم	الرواة الذين روى لهم البخاري دون مسلم	الرواة الذين روى لهم مسلم دون البخاري
روى له مقرونًا بغيره	-	4	7
أخرج له لأنه ثقة عنده	-	2	1
أخرج له في الشواهد	-	-	3
أخرج له لبيان مخالفة غيره	-	-	1
أخرج له لزيادة جاء بها	-	-	1
أخرج له للإشارة إلى علة خفية	-	1	-
روى له ما له شاهد	2	8	11
رواة أكثر الرواية عنهم	39	5	20
اختار أجود حديث الراوي المتهم بالضعف	-	1	-

الراوي المتهم بالضعف عليه المدار أو هو فوق المدار	-	4	7
رواة مضعفون باعتبار خاص كالمضعف في حديثه عن راو معين أو في حال معينة	8	2	3
روى عنه وهو من شيوخه	-	3	6
روى للراوي المتهم بالضعف حتى لا يكرر الإسناد	-	1	-
روى له وقد توبع على حديثه	10	59	83
في الرغائب وفضائل الأعمال وما لا ينبني عليه حلال أو حرام	-	6	2
من أخرج له الشيخان وهو ضعيف؛ لأجل علو الإسناد	سويد بن سعيد \ حفص بن ميسرة وغيرهما		

والذي يظهر من الجدول السابق أن أكثر الأحاديث التي أخرجها الشيخان لرواة متهمين

بالضعف قد توبعوا عليها متابعات تقويها وتجعلها في مصافّ الروايات المقبولة، ولا شكّ أن وجود متابعين للراوي من أقوى أسباب قبوله وقبول روايته، كما أني لاحظت أن مرويات الرواة المكثرين عند الشيخين قد توبع عليها الرواة.

كما تأكدتُّ أنّ هناك توجيهات قوية لكل رواية خرجها الشيخان لراوٍ اتهم بالضعف، من مثل متابعة غيره له، أو أن تكون روايته بحدّ ذاتها متابعة، أو أن يكون للرواية شواهد أحاديث أخرى، أو أن تكون الرواية نفسها شاهدًا لغيرها من الأحاديث، أو أن تكون الرواية في الرغائب وفضائل الأعمال، وغير ذلك من التوجيهات التي تسوغ تخريج الشيخين للرواة المتهمين بالضعف، مع العلم بأنه قد يجتمع أكثر من توجيه لتخريج الشيخين لهذه المرويات، كما أنني قد درست مرويات هؤلاء الرواة وصنيع الشيخين في التخريج لهم بغض النظر هل ثبت ضعفهم أم لا، وهذا يعني أنه حتى في حال ثبوت ضعف بعضهم فإنك ستجد أن الشيخين قد خرّجا لهم لأمر وجيه ارتأياه، والله أعلم.

وقد وجدت للإمام محمد جمال الدين القاسمي كلامًا جميلاً في توجيه تخريج أئمة الحديث لرواة ضعاف

حيث يقول تحت عنوان **"الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء"** قال الإمام النووي في شرح مسلم: "قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم، ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبنوا ضعفها؛ لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد ولا يحتجّ به على انفراده.

الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الراوية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه؟ فقال: "أنا أعلم صدقة من كذبه".

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والقصص، وأحاديث الزهد، ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك، مما لا يتعلق بالحلال والحرام، وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية، ما سوى الموضوع منه والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله.

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه، بالتفتيش عنه إن كان عارفا، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفا" انتهى[9].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة، فيروون عنه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها....."[10] انتهى، وروى الإمام ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله في باب الرخصة في كتابة العلم عن سفيان الثوري أنه قال: إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوفقه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به، وقال الأوزاعي: "تعلم مالا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به[11]" [12].

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

تراجِم بعض من اتهم بالضعف من رواة الصحيحين وبعض مروياتهم فيهما

تمهيد: إن التطبيق العملي للإطلاقات النظرية، وتتبع صنيع البخاري ومسلم في التخريج عمن اتهم بالضعف هو هدف هذه الدراسة، حيث إن الإطلاقات العامة غير المنبنية على استقراءات وتتبع دقيق تبقى مجرد نظريات لا توضح المنهج ولا تخرج بنتائج علمية صحيحة؛ لذا فإني قد اخترت أن أتتبع الرواة المتهمين بالضعف -وأعني هنا المتهمين بلفظة ضعيف ومشتقاتها- عند البخاري ومسلم في صحيحيهما – دون المعلق عند البخاري وما هو في المقدمة عند مسلم، وذلك لأن هؤلاء ليسوا على شرط البخاري ومسلم أصلاً-، وذلك بجمع الرواة المتهمين بشتى اشتقاقات لفظة الضعف من خلال تهذيب الكمال، وتهذيب

---

(9) النووي، شرح صحيح مسلم: 1/ 125.

(10) ابن تيمية، تقي الدين، مجموع الفتاوى، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ت.ط): 17/ 506.

(11) الباجي، سليمان بن خلف، **التعديل والتجريح**، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى، دار اللواء، الرياض، 1406هـ/ 1986م: 1/ 290.

(12) القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ/ 1979م: 1/ 116.

التهذيب، وتقريبه، ومن التعديل والتجريح للباجي.

إن ما يعنيني في هذه الدراسة هو بيان منهج الشيخين في تخريج هذه الأحاديث، وليس الحكم النهائي عليها، فبعد أن أخرج الحديث أدرس مداره وأبين هل خرّج له في المتابعات أو في الشواهد، وهل للحديث متابعات أو شواهد أم لا؟ وبذلك تكون دراسة الحديث قد تمّت، تمهيداً للدراسة النظرية التي جعلت لها المبحث الأول أوضح فيه منهج الشيخين في التخريج عن الضعفاء.

وفيما يلي أورد تراجم ومرويات بعض الأمثلة على هؤلاء الرواة:

المطلب الأول: رواة متهمون بالضعف اتفق البخاري ومسلم على التخريج لهم وبعض مروياتهم.

اتفق البخاري ومسلم على الإخراج لستة وستين راويًا متهمًا بالضعف، وأكثرُ هؤلاء الرواة المشتركين بين البخاري ومسلم أكثرَ الشيخان من التخريج لهم، وقد ارتأيت ألا أخرج حديث المكثرين كله، ذلك أن التطويل لا يناسب هذه الدراسة، وقد جعلت الحد الأعلى للأحاديث التي أخرجها للراوي الواحد خمسة أحاديث، وإن كان أكثر من ذلك ذكرت أين روى، وأخرِّج واحدًا من أحاديثه، وعدد مروياته وتوجيهًا مختصرًا لتخريج الشيخين له، وفيما يلي أورد تراجم وأحاديث بعض الرواة المتهمين بالضعف الذين اتفق الشيخان على الإخراج لهم؛ وذلك لصعوبة إيرادهم جميعاً في هذا البحث:

1. إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد: ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين (ع) [13].

روى عن عشرين شيخًا منهم: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (خ م د س ق) وروى عنه خمسة وستون راويًا منهم: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (م)[14].

يقول عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ذكر عند يحيى بن سعيد عقيل وإبراهيم بن سعد فجعل كأنه **يضعفهما** يقول: عقيل وإبراهيم! ثم قال أبي: إيش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى القطان[15] وقال صالح جزرة: سماعه من الزهري ليس بذاك لأنه كان صغيرًا حين سمع من الزهري [16] وقال ابن عدي: هو ثقة من ثقات المسلمين، كلام من تكلم فيه فيه تحامل وأحاديثه عن الزهري وغيره مستقيمة[17] وقال أحمد: أحاديثه مستقيمة[18].

قال ابن سعد وابن معين وأحمد والعجلي وأبو حاتم والذهبي وابن حجر: ثقة، زاد ابن معين وابن حجر: حجة، وزاد ابن سعد: كثير الحديث وربما أخطأ في الحديث [19] وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة وساداتهم[20] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[21] وأورده ابن حبان في الثقات[22] قال

([13]) ابن حجر، تقريب التهذيب: (177).
([14]) المزي، تهذيب الكمال: 2/ 88 (174).
([15]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 1/ 33، و ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 460.
([16]) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 388.
([17]) الجرجاني، عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/ 1988م: 1/ 246 (77).
([18]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 2/ 101 (283).
([19]) الزهري، محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (د.ت.ط): 7/ 322، والعجلي، معرفة الثقات: 1/ 201 (24) وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 2/ 101 (283) والذهبي، ميزان الاعتدال: 1/ 33، وابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 388.
([20]) ابن حبان، محمد البستي، **مشاهير علماء الأمصار**، تحقيق: م. فلايشهمر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م: 1/ 141 (1116).
([21]) البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، (د.ت.ط): 288/1 (928).

ابن حجر: أخرج له الجماعة[23].

قلت: له عند البخاري مئة وواحد وستون رواية، وعند مسلم مئة وتسع روايات، وكما هو واضح فالقول بتضعيفه غير قوي وردّه بعض العلماء، إضافة إلى توثيق عدد كبير من العلماء له، وهذه إحدى مروياته عند الشيخين:

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- لأَبِي طَالِبٍ: (يَا عَمِّ قُلْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ) فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε: (أَمَا وَاللَّهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ) فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ..) [24] الآيَةَ[25].

قلت: مدار حديث الباب على ابن شهاب الزهري، رواه عنه: صالح بن كيسان، ومعمر بن راشد، وشعيب بن أبي حمزة الأموي، فأصبح إبراهيم بن سعد متابعًا على حديثه دون مدار الحديث، وهذا يعني أنه لا حرج على البخاري في التخريج له ما دام متابعاً على حديثه.

***

2. إِسْمَاعِيل بن زَكَرِيَّا بن مُرَّة الخُلْقَاني، أبو زياد الكوفي، لقبه شَقُوصا: صدوق يخطئ قليلاً، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومئة، وقيل قبلها (ع) [26].

روى عن خمسة وثلاثين راوياً منهم: سليمان الأعمش (م) وروى عنه ثلاثة عشر راوياً منهم: أبو الربيع سليمان بن داود الزهراني (خ م)[27].

قال الليث بن عبدة عن ابن معين، وأحمد بن ثابت عن أحمد: **ضعيف**[28] وقال الميموني عن ابن معين وأحمد، والعجلي: ضعيف الحديث[29] وقال أحمد: أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكنه ليس ينشرح الصدر له، هو شيخ ليس يعرف هكذا يريد بالطلب[30] وقال ابن معين:

([22]) ابن حبان، محمد البستي، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1395هـ/ 1975م: 6/ 7 (6485).

([23]) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 388.

([24]) التوبة: آية: (113).

([25]) أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ/ 2000م: في كتاب الجنائز باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله (ح: 1360) والمناقب (ح: 3884) وتفسير القرآن (ح: 4675، 4772) والأيمان والنذور (ح: 6681).

([26]) ابن حجر، تقريب التهذيب: (445).

([27]) المزي، تهذيب الكمال: 92/3 (445).

([28]) العقيلي، الضعفاء الكبير: 78/1 (84) وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 260/1 (551).

([29]) أحمد بن حنبل، علل الحديث: 1/ 172 (72) والعجلي، معرفة الثقات: 226/1 (90) وانظر: المزي، تهذيب الكمال: 92/3 (445).

([30]) أحمد بن حنبل، **علل الحديث ومعرفة الرجال**، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ/ 1989م: 1/ 193 (173) وانظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال: 2/ 495 (3273).

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أحبّ إليّ في الحديث منه[31] وقال النسائي: ليس بالقوي[32].

وقال أبو داود عن أحمد، وابن معين: ما كان به بأس[33] وقال النسائي: أرجو أن لا يكون به بأس[34] وقال ابن المديني: كان ابن مهديّ يروي عنه، وكان أصحابكم البغداديون رووا عنه[35] قال أبو حاتم: هو صالح، وحديثه حديث مقارب[36] وقال ابن معين: صالح الحديث، قيل له: أفحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر[37] وقال مرة: صالح[38] وقال عبد الرحمن ابن خراش والذهبي: صدوق، زاد الذهبي: شيعي[39] وقال ابن عدي: له من الحديث صدر صالح، وهو حسن الحديث يكتب حديثه[40] وقال ابن معين، والفضل بن زياد عن أحمد، وأبو داود: ثقة[41] وترجم له ابن حبان في ثقاته[42] وقال الحاكم: قد احتجّا جميعاً به[43] وأورده البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[44] قال المزي: روى له الجماعة[45].

قلت: له عند البخاري أربعة أحاديث، وعشر روايات عند مسلم توبع عليها ولها شواهد كما ظهر لي من خلال تتبع سريع للأسانيد[46] واحتجاج البخاري ومسلم به يدل على قبوله عندهما وأخذهما بقول من قال بتوثيقه، إضافة إلى أن ابن معين وأحمد اللذان ضعفاه نجدهما يوثقانه أيضًا في رواية أخرى، ولعل تخريج إحدى مروياته يوضح صنيع الشيخين في التخريج له:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ:** حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم- رَجُلاً يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ

([31]) ابن معين، التاريخ [رواية الدارمي]: ص: 76 (174).

([32]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 260/1 (551) [لم أجد هذا عند النسائي].

([33]) ابن معين، التاريخ [رواية الدقاق]: ص: 111 (280) و يحيى بن معين، **معرفة الرجال (الجزء الأول)** [رواية ابن محرز] تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/ 1985م: 1/ 85 (287) وأحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود: ص: 366.

([34]) المزي، تهذيب الكمال: 92/3 (445) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 260/1 (551) والباجي، التعديل والتجريح: 367/1 (67).

([35]) علي بن الديني وابن أبي شيبة وابن نمير، **معرفة الرجال (الجزء الثاني)**، تحقيق: محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/ 1985م: 2/ 204 (279).

([36]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 170/2 (570).

([37]) ابن معين، التاريخ [رواية الدقاق]: ص: 111 (358).

([38]) ابن معين، التاريخ [رواية ابن الجنيد]: ص: 475 (827).

([39]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 228/1 (878) والذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 246/1 (375) وانظر: المزي، تهذيب الكمال: 92/3 (445) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 260/1 (551).

([40]) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 317/1 (142).

([41]) ابن معين، التاريخ [رواية الدوري]: 3/ 266 (1250) وسؤالات الآجري أبا داود: 1/ 233 (292) وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 170/2 (570) والباجي، التعديل والتجريح: 367/1 (67) والمزي، تهذيب الكمال: 92/3 (445) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 260/1 (551).

([42]) ابن حبان البستي، الثقات: 44/6 (6648).

([43]) الحاكم، المدخل إلى الصحيح: 4/ 183.

([44]) البخاري، التاريخ الكبير: 1/ 355 (1121).

([45]) المزي، تهذيب الكمال: 92/3 (445).

([46]) مروياته عند البخاري: (ح: 2118، 2294، 2663، 2890، 2955، 5442، 6060، 6083، 6320، 7393) وعند مسلم: (279، 406، 597، 649، 1477، 1863، 2240، 2341، 2662، 3001).

وَيُطْرِيهِ فِي الْمِدْحَةِ فَقَالَ: (أَهْلَكْتُمْ أَوْ قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ)[47].

قلت: مدار حديث الباب على أبي جعفر محمد بن صباح، رواه عنه البخاري ومسلم وأحمد، فغدا إسماعيل بن زكريا فوق مدار الحديث، وللحديث شاهد من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفيt نحوه[48] قال ابن حجر: ليس له في البخاري سوى أربعة أحاديث: ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعته، والرابع أخرجه ... في قصة الرجل الذي أُثنيَ عليه... ولهذا شاهد من حديث أبي بكرة وغيره[49] وهذا يعني أن البخاري قد أخرج له ما له شاهد عنده، وهذا يزيل أي حرج على البخاري في تخريج هذا الحديث له.

***

3. وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأَبْناوي: ثقة، من الثالثة، مات سنة بضع عشرة (خ م د ت س فق)[50].

روى عن أربعة عشر شيخًا منهم: أخوه همام بن منبه (خ م د ت س). وروى عنه سبعة وعشرون راويًا منهم: عمرو بن دينار (خ م ت س)[51].

وقال عمرو بن علي الفلاس: كان **ضعيفًا**[52] وقال الذهبي: من أحبار علماء التابعين، وكان ثقةً صادقًا كثير النقل من كتب الإسرائيليات، وقد ضعّفه الفلاس وحده ووثّقه جماعة[53] وقال ابن حجر: وثقه الجمهور، وشذّ الفلاس فقال: كان ضعيفًا، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول بالقدر، وصنف فيه كتابًا، ثم صحّ أنه رجع عنه، قال حماد بن سلمة عن أبي سنان: سمعت وهب بن منبه يقول: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابًا من كتب الأنبياء، من جعل إلى نفسه شيئًا من المشيئة فقد كفر، فتركت قولي، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتابة الحديث، وتابعه عليه معمر عن همام[54]. قال المزي: روى له بن ماجة في التفسير، والباقون[55].

قلت: له عند البخاري حديث، وآخر عند مسلم:

-الحديث الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: أَخْبَرَنِي **وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ**، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم- أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُبُ. تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[56].

([47]) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ما يكره من التمادح (ح: 6060) والشهادات، باب ما يكره من الإطناب في المدح..(ح: 2663) ومسلم في الزهد والرقائق، باب النهي عن المدح إذا كان فيه لإفراط..(ح: 3001) وأحمد بن حنبل، **المسند**، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت.ط) في أول مسند الكوفيين (ح: 19193).

([48]) أخرجه البخاري، في كتاب الشهادات، باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه (ح: 2519) ومسلم في الزهد والرقائق، باب النهي عن المدح..(ح: 3000).

([49]) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 391.

([50]) ابن حجر، تقريب التهذيب: (7485).

([51]) المزي، تهذيب الكمال: 31/ 140 (6767).

([52]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 11/ 147 (288).

([53]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 352.

([54]) ابن حجر، مقدمة الفتح: 1/ 450.

([55]) المزي، تهذيب الكمال: 31/ 140 (6767).

([56]) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم (ح: 113) والترمذي في العلم باب ما جاء في

قلت: مدار حديث الباب على همام بن منبه، رواه عنه: معمر بن راشد، ووهب بن منبه، فيكون وهب بذلك متابعًا على حديثه، ولا حرج على البخاري في التخريج له ما دام قد توبع على حديثه.

-الحديث الثاني: قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ **وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ**، عَنْ أَخِيهِ هَمَّامٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-: (لا تُلْحِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهٌ فَيُبَارَكَ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتُهُ).

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: حَدَّثَنِي **وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ** وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِصَنْعَاءَ فَأَطْعَمَنِي مِنْ جَوْزَةٍ فِي دَارِهِ، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ[57].

قلت: مدار حديث الباب على سفيان بن عيينة، فغدا وهب بن منبه فوق المدار، وبما أن القول بتضعيفه غير قوي فلا شيء في اعتماد مسلم له في الإسناد، كما أن هذا الحديث من روايته عن أخيه، ومن المعروف أن الراوي يتقن الرواية عن أخيه لاعتنائه بها، إضافة إلى أن معنى الحديث ورد في الآية القرآنية: (لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا)[58].

***

المطلب الثاني: الرواة المتهمون بالضعف الذين انفرد البخاري عن مسلم بالتخريج لهم وبعض مروياتهم.

أخرج البخاري عن خمسة وأربعين راويًا متهمًا بالضعف منفردًا عن مسلم، وبهذا يكون البخاري قد روى أقل بكثير من مسلم عن رواة متهمين بالضعف، وفيما يلي تراجم وأحاديث بعض الرواة المتهمين بالضعف ممن روى لهم البخاري دون مسلم:

***

1. أَحْمَد بن بَشير المَخْزوميُّ، مولى عمرو بن حريث، أبو بكر الكوفي: صدوق له أوهام، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومئة (خ ت) [59].

روى عن عشرين شيخاً منهم: هاشم بن هاشم الزهري (خ)[60] وروى عنه اثنان وعشرون راوياً منهم: محمد بن سلام البيكندي (خ) [61].

قال الدارقطني: **ضعيف**، يعتبر بحديثه[62] وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ الضعيف أحمد بن بشير، قال: مه! كأنه تعجب من ذكري أحمد بن بشير فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك[63] قال

الرخصة فيه (ح: 2668) والمناقب باب مناقب أبي هريرة (ح: 3841).

([57]) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة (ح: 1038) والنسائي في الزكاة باب الإلحاف في المسألة (ح: 2593) وأحمد في مسند الشاميين (ح: 16450) والدارمي في السنن، في الزكاة، باب التشديد على من سال وهو غني (ح: 1644).

([58]) البقرة: آية: (273).

([59]) ابن حجر، تقريب التقريب: (13).

([60]) المزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14).

([61]) المزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14).

([62]) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 4/46 (1653) وانظر: المزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14) والذهبي، ميزان الاعتدال: 85/1(308) [لم أجده هذا عنده].

([63]) ابن معين، التاريخ [رواية الدارمي]: ص: 184 (664).

أبو بكر الخطيب: ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي ذاك بغدادي، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفًا بالصدق[64] قال ابن حجر: كأن هذا هو السرّ في تكنية المصنف (البخاري) له ليمتاز عن قرينه الضعيف[65].

ترجم له العقيلي في الضعفاء[66] وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير[67] وقال ابن معين: قد رأيته وكتبت عنه لم يكن به بأس إلا أنه كان يقين[68] وزاد مرة: ليس بحديثه بأس [69] وقال النسائي: ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي[70].

وقال أبو حاتم: محله الصدق[71] وقال أبو زرعة: صدوق[72] وقال الباجي: صدوق إلا أنه ليس بالحافظ فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى[73] وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث[74] وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم[75].

وقال ابن نمير: كان صدوقاً حسن المعرفة بأيام الناس حسن الفهم، وكان رأساً في الشعوبية، أستاذاً يخاصم فيها، فوضعه ذاك عند الناس[76] قال الذهبي: الشعوبية: هم الذين يفضلون العجم على العرب[77] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[78].

قال ابن حجر: أخرج له البخاري حديثًا واحدًا تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة وهو في كتاب الطب، فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى[79] وقال المزي: روى له البخاري والترمذي وابن ماجه[80]. قلت: أخرج له البخاري حديثاً واحداً.

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلامٍ: حَدَّثَنَا **أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ:** أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي

([64]) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 4/46 (1653).
([65]) ابن حجر، فتح الباري: 249/10(5443).
([66]) العقيلي، الضعفاء الكبير: 128/1(156).
([67]) ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: 140/1(63).
([68]) يُقَيِّن: يعمل بمهنة القيان يعني: الحداد، ويريد أن يقول: كان من طبقة العمال، ولم يكن من المتفرغين للعلم. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط (قان) ص: (1852) وابن الجزري، النهاية في غريب الأثر: 119/4(قين).
([69]) ابن معين، التاريخ [رواية الدوري]: 3/ 490 (2396) وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 42/2 (14) والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 4/46 (1653) والمزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14) والذهبي، الكاشف: 191/1(11).
([70]) الباجي، التعديل والتجريح: 314/1، وانظر: المزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14) [لم أجد هذا عنده].
([71]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 42/2 (14).
([72]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 42/2 (14).
([73]) الباجي، التعديل والتجريح: 314/1.
([74]) المزي، نهذيب الكمال: 273/1 (14).
([75]) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 165/1(1).
([76]) المزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14) وانظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 4/46 (1653).
([77]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 85/1(308).
([78]) البخاري، التاريخ الكبير: 2/ 1 (1477).
([79]) ابن حجر، مقدمة الفتح: ص: 385.
([80]) المزي، تهذيب الكمال: 273/1 (14).

عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: (مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرُّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلا سِحْرٌ) [81].

قلت: مدار حديث الباب على عامر بن سعد بن أبي وقاص، رواه عنه: عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري النجّاري عند مسلم (2047) وهاشم بن هاشم الزهري عند البخاري (5768، 5769، 5445، 5779) وعند أبي داود (3876) فغدا أحمد بن بشير متابعًا على حديثه دون مدار الحديث، وهذا يرفع الحرج عن البخاري في التخريج له.

***

2. مِقسم بن بُجْرة، ويقال: نَجدة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له: صدوق وكان يرسل، من الرابعة، مات سنة إحدى ومئة، وما له في البخاري سوى حديث واحد (خ 4)[82].

روى عن ثماية شيوخ منهم: عبد الله بن عباس (خ 4) وروى عنه أربعة عشر راويًا منهم: عبد الكريم بن مالك الجزري (خ ت س ق) [83].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث **ضعيفًا**[84] **و**ضعفه ابن حزم[85] قال ابن حزم: ليس بالقوي[86] وذكره البخاري في الضعفاء ولم يذكر فيه قدحًا بل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة، وقال أن الحكم لم يسمعه منه[87].

قال الذهبي: العجب أن البخاري أخرج له في صحيحه وذكره في كتاب الضعفاء**[88]** وقال مهنأ بن يحيى: قلت لأحمد: من أصحاب ابن عباس؟ قال: ستة فذكرهم قلت: فمقسم؟ قال: دون هؤلاء[89].

قال الذهبي: صدوق من مشاهير التابعين[90] وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به[91] وقال أحمد بن صالح المصري والعجلي ويعقوب بن سفيان والدار قطني: ثقة، زاد أحمد المصري: ثبت لا شك فيه[92].

قال ابن حجر: لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا حديثًا واحدًا ذكره في المغازي من طريق هشام بن يوسف وفي التفسير من طريق عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري عنه عن ابن عباس: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين) عن بدر والخارجون إلى بدر، كذا أورده مختصرًا، وأخرجه الترمذي من طريق حجاج عن ابن جريج بتمامه، وهو من غرائب الصحيح**[93]**.

([81]) أخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب الطب باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث (ح:5779) وباب الدواء بالعجوة للسحر (ح:5768، 5769) والأطعمة باب العجوة (ح:5445) ومسلم في الأشربة باب فضل تمر المدينة (ح:2047) وأبو داود في الطب باب في تمرة العجوة (ح:3876).

([82]) ابن حجر، تقريب التهذيب: (6873).

([83]) المزي، تهذيب الكمال: 28/ 461 (6166).

([84]) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 471.

([85]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 176.

([86]) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى: 2/ 189.

([87]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 10/ 256 (509).

([88]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 176.

([89]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 10/ 256 (509).

([90]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 176.

([91]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 8/ 414 (1889).

([92]) العجلي، معرفة الثقات: 2/ 296 (1783) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 10/ 256 (509).

([93]) ابن حجر، مقدمة فتح الباري: 1/ 445.

قلت: له عند البخاري حديث واحد: قال البخاري: بَاب: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ أَنَّهُ سَمِعَ مِقْسَمًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ)[94] عَنْ بَدْرٍ وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ[95].

قلت: مدار حديث الباب على ابن جريج، فيكون مقسم بذلك فوق مدار الحديث، والحديث موقوف على ابن عباس في ذكر سبب نزول آية، كما أنه في ترجمة باب، ومثل هذا الراوي المختلف فيه لا يضر تخريج حديثه هذا؛ لأنه لا ينبني عليه حكم شرعي ولا حلال وحرام.

***

المطلب الثالث: الرواة المتهمون بالضعف الذين انفرد مسلم عن البخاري بالتخريج لهم وبعض مروياتهم.

أخرج الإمام مسلم رحمه الله لواحد وثمانين راويًا متهمًا بالضعف انفرد بالتخريج لهم عن البخاري، وبهذا يكون مسلم قد روى أكثر من البخاري عن رواة متهمين بالضعف، بثلاثة وأربعين راويًا، وفيما يلي الرواة المتهمون بالضعف عند مسلم دون البخاري:

***

1. إِبْرَاهِيم بن مُهَاجِر بن جَابِر البَجَلِيُّ الكُوفيُّ: صدوق لين الحفظ، من الخامسة (م 4) [96] قال المزي: هو أبو إسحاق، والد إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر[97].

روى عن واحد وعشرين راوياً منهم: أبو الشعثاء سليم بن أسود المحاربي (م 4) وصفية بنت شيبة (م د ق). وروى عنه ثمانية عشر راوياً منهم: سفيان الثوري (4) وأبو الأحوص سلام بن سُلَيْم (م د ق) وشعبة بن الحجاج (م د ق)[98].

قال يحيى القطان وأحمد عن ابن معين، وابن حزم: **ضعيف**، قال أحمد بن حنبل بعد أن ذُكر تضعيف ابن معين لإبراهيم عند ابن مهدي: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وكره ما قال ابنُ معين[99] وقال ابن معين

([94]) النساء: آية: (95).

([95]) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب قول الله تعالى: (إذ تستغيثون ربكم..) (ح: 3954) وباب (لا يستوي القاعدون من المؤمنين...)(ح: 4595) والترمذي في تفسير القرآن باب ومن سورة النساء (ح:3032).

([96]) مصادر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب: (254) وابن معين، التاريخ [رواية الدوري]: 3/ 344 (1668) و: 3/ 425 (2074) و:[رواية ابن الجنيد]: ص: 343 (290) وأحمد، العلل ومعرفة الرجال: 3/ 159 (4710) والبخاري، التاريخ الكبير: 1/ 328 (1032) والعجلي، معرفة الثقات: 1/ 206 (40) والفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 182، والنسائي، الضعفاء والمتروكين: ص: 12(7) وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 132/2(421) وابن حبان، المجروحين:102/1 (9) وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 213/1 (59) والدارقطني، سؤالات الحاكم: ص: 180 (272) وابن القطان، بيان الوهم والإيهام: 3/ 129 (829) والمزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250) والذهبي، الكاشف: 225/1(209) والذهبي، ميزان الاعتدال: 67/1(225) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 146/1(301).

([97]) المزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250).

([98]) المزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250).

([99]) ابن معين، التاريخ [رواية الدوري]: 3/ 344 (1668) وأحمد، العلل ومعرفة الرجال: 3/ 159 (4710) وابن حزم، المحلى: 4/ 104، وانظر: ابن حبان، المجروحين:102/1 (9) و: 213/1 (59)

مرة: ضعيف الحديث[100] وقال الحاكم لشيخه الدارقطني: إبراهيم بن مهاجر؟ قال: ضعّفوه، تكلم فيه يحيى بن سعيد وغيره، قلت: بحجة ؟ قال: بلى حدّث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد غمزه شعبة أيضاً، وقال غيره عن الدارقطني: يعتبر به[101] وقال أحمد: فيه ضعف[102] وقال ابن القطان الفاسي: لا يحتجّ به[103].

قال الحاكم: قد روى له مسلم غير حديث واختلف الإمامان في معناه، فقال يحيى بن سعيد: ليس بالقوي، وذكر غضب ابن مهدي لتضعيف ابن معين لابن مهاجر، فهذا التعديل من ابن مهدي أقوى عند مسلم من قول ابن معين: ليس بذاك القوي[104] قال الحاكم: جرح، لأنّا وإن كنّا نقول إن الجرح أولى من التعديل، فليس قوله: ليس بالقوي جرح يجب به إسقاطه[105].

وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة يحمل بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء[106] وقال عمرو بن علي: سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث يقول: ضعيف مهين، فقال عبد الرحمن: قال سفيان الثوري وأحمد: لا بأس به[107] وقال يحيى القطان والنسائي: ليس بالقوي، زاد النسائي مرة: في الحديث[108].

قال ابن حبان: كثير الخطأ تستحبّ مجانبة ما انفرد من الروايات ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات[109] وقال أبو داود: صالح الحديث[110] وقال العجلي: جائز الحديث[111] وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو وحصين وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، ومحلّهم عندنا محلّ الصّدق يكتب حديثهم ولا يحتجّ به، وقال: معنى: لا يحتج بحديثهم: كانوا قومًا لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت[112]وقال يعقوب بن سفيان: له شرف ونبالة، حديثه لين[113] وقال الساجي: صدوق اختلفوا فيه [114] وقال ابن سعد: ثقة[115] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[116] قال المزّي: روى له الجماعة سوى البخاري[117] قلت: أخرج له مسلم حديثين:

وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 213/1 (59) والمزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 146/1(301).

([100]) ابن معين، التاريخ [رواية الدوري]: 3/ 425 (2074).

([101]) الدارقطني، سؤالات الحاكم: ص: 180 (272) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 146/1(301).

([102]) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 213/1 (59).

([103]) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام: 3/ 129 (829).

([104]) ابن معين، التاريخ [رواية ابن الجنيد]: ص: 343 (290).

([105]) الحاكم، المدخل إلى معرفة الصحيح: 4/ 128.

([106]) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 213/1 (59).

([107]) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 213/1 (59) وانظر: المزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250) والذهبي، ميزان الاعتدال: 67/1(225).

([108]) النسائي، الضعفاء والمتروكين: ص: 12(7) وانظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 213/1 (59) والمزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250).

([109]) ابن حبان، المجروحين: 1/ 102 (9).

([110]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 146/1(301) [لم أجده عنده].

([111]) العجلي، معرفة الثقات: 1/ 206 (40).

([112]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 2/ 132 (421).

([113]) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 182.

([114]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 146/1(301).

([115]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 146/1(301).

([116]) البخاري، التاريخ الكبير: 1/ 328 (1032).

-الحديث الأول: قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ** قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم- عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ: (تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ دَلْكًا شَدِيدًا حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا)، فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: "وَكَيْفَ تَطَهَّرُ بِهَا؟" فَقَالَ: (سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِينَ بِهَا) فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ تَتَبَّعِينَ أَثَرَ الدَّمِ" وَسَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ: (تَأْخُذُ مَاءً فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ أَوْ تُبْلِغُ الطُّهُورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ".

قال مسلم: وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: قَالَ: (سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي بِهَا وَاسْتَتَرَ).

قال مسلم: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلاهُمَا عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ**، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهُرَتْ مِنَ الْحَيْضِ؟" وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ[118].

قلت: مدار حديث الباب على صفية بنت شيبة العبدرية أم حجير رواه عنها: ابنها منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة القرشي عند البخاري (314، 315، 7357) ومسلم (332) والنسائي (251، 427) وإبراهيم بن مهاجر عند مسلم (332) وأبي داود (314) وابن ماجه (642) فغدا إبراهيم بن مهاجر متابعاً على حديثه، وهذا يعني أن مسلماً خرّج لإبراهيم بن مهاجر ما توبع عليه.

-الحديث الثاني: قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ -سلام بن سليم- عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ** عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي، فَأَتْبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: " أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ - صلى الله عليه وسلم-"[119].

قلت: مدار حديث الباب على أبي الشعثاء سليم بن أسود، رواه عنه: ابنه أشعث عند مسلم (655)

([117]) المزي، تهذيب الكمال: 211/2 (250).

([118]) أخرجه مسلم في الصحيح، في كتاب الحيض باب استحباب المغتسلة من الحيض فِرصة من مسك في موضع الدم (332) والبخاري في الحيض باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض..(314) وباب غسل المحيض (315) والاعتصام بالكتاب والسنة باب: (24) (ح:7357) وابن خزيمة في غسل الجنابة باب غسل المرأة من الجنابة، والدليل على أن غسلها كغسل الرجل سواء: 123/1(248) والنسائي في الطهارة باب ذكر العمل في الغسل من الحيض (251) والغسل والتيمم باب العمل في الغسل من الحيض (427) وأبوداود في الطهارة باب الاغتسال من الحيض (314) وابن ماجة في الطهارة وسننها باب في الحائض كيف تغتسل (642) وأحمد في باقي مسند الأنصار (24386، 24621، 25024) والدارمي في الطهارة باب في غسل المستحاضة (773).

([119]) أخرجه مسلم في الصحيح، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن (655) وأطرافه في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن (655) وابن حبان في الصحيح: 411/5(8062) وابن خزيمة في الصحيح في الإمامة في الصلاة باب الزجر عن الخروج من المسجد بعد الأذان وقبل الصلاة: 3/3(1506) والترمذي في السنن، في الصلاة باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان (204) والنسائي في السنن، في الأذان، باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان (683، 684) وأبوداود فس السنن، في الصلاة باب الخروج من المسجد بعد الأذان (536) وابن ماجة في السنن، في الأذان والسنة فيه باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج (733).

والنسائي (683) وأبو صخرة جامع بن شداد عند النسائي (684) وإبراهيم بن مهاجر عند مسلم (655) والترمذي (204) وأبو داود (536) وابن ماجه (733) فغدا إبراهيم بن مهاجر متابعاً على حديثه، وهذا يعني أن مسلم خرّج لإبراهيم بن مهاجر ما توبع عليه، والله تعالى أعلم.

***

2. زِياد -ويقال: يَزيد-، بن إسْماعيل المخْزومي، أو السَّهْمي، المكّي: صدوق سيء الحفظ، من السادسة (عخ م ت ق)[120] قال المزي: القرشي المكي[121].

روى عن شيخين هما: سليمان بن عتيق، ومحمد بن عباد بن جعفر (عخ م ت ق). وروى عنه راويان هما: سفيان الثوري (عخ م ت ق) وعبد الملك بن جريج[122].

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: **ضعيف**[123] وقال أبو الفتح الأزدي: فيه نظر[124] وقال يعقوب بن سفيان: ليس حديثه بشيء[125] وقال الذهبي: لين[126] وقال في الميزان: لم يتكهّل[127].

وقال علي بن المديني: رجل من أهل مكة معروف[128] وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[129] وقال النسائي: ليس به بأس[130] وأورده ابن حبان في الثقات[131] وترجمه البخاري في الكبير ولم يذكره بجرح أو تعديل[132] قال المزي: روى له البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه حديثاً واحداً ليس له عندهم غيره[133].

قلت: له عند مسلم حديث واحد.

قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -محمد بن العلاء- قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ -الثوري-، عَنْ **زِيَادِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ مُشْرِكُو

([120]) مصادر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب: (2054) وابن معين، التاريخ [رواية الدوري]: 39/4 (3030) والبخاري، التاريخ الكبير: 3/ 344 (1165) والفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 190، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 3/ 525 (2372) وابن حبان، الثقات: 320/6(7918) والمزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023) والذهبي، الكاشف: 408/1(1669) والذهبي، ميزان الاعتدال: 87/2 (2924) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 305/3(652).

([121]) المزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023).

([122]) المزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023).

([123]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 3/ 525 (2372) وانظر: المزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 305/3(652).

([124]) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 305/3(652).

([125]) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 190.

([126]) الذهبي، الكاشف: 408/1(1669).

([127]) الذهبي، ميزان الاعتدال: 87/2 (2924) يتكهل: قد تكون بمعنى: مات صغيرًا، وقد تكون بمعنى: لم يكن له حظٌّ في الدنيا، انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ص: (1055).

([128]) المزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023) وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 305/3(652).

([129]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 3/ 525 (2372).

([130]) المزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023) والذهبي، الكاشف: 408/1(1669) وابن حجر، تهذيب التهذيب: 305/3(652) [لم أجد هذا الكلام في ضعفاء النسائي].

([131]) ابن حبان، الثقات: 320/6(7918).

([132]) البخاري، الكبير الكبير: 3/ 344 (1165).

([133]) المزي، تهذيب الكمال: 9/ 429 (2023).

قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- فِي الْقَدَرِ فَنَزَلَتْ: (يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[134] [135].

قلت: مدار حديث الباب على سفيان الثوري، رواه عنه: محمد بن كثير العبدي عند ابن حبان (6139 وأبو نعيم عند البخاري في خلق أفعال العباد (ص:49) ووكيعُ بن الجراح عند مسلم (2656) والترمذيِّ (2157، 3290) وابنِ ماجه (83) وأحمدَ بن حنبل (9443، 9808) فغدا زياد بن إسماعيل المخزومي فوق مدار الحديث، وقد ذكر مسلم حديث الباب بعد حديث: عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ) [136] وبالتالي فإن للحديث شاهدًا، بالإضافة إلى أن اعتماد مسلم وابن حبان والترمذي وابن ماجه يشير إلى قبولهم للراوي وأنه لا بأس به عندهم، والله أعلم.

***

وبعد هذه الدراسة التي تناولت رواة مسلم المتهمين بالضعف، تبين أن عدد الرواة المتهمين بالضعف عند مسلم أكثر من عدد الرواة المتهمين بالضعف عند البخاري، ولكنهم ومع هذه الكثرة فإن أكثرهم قد توبع على مروياته، وما من راوٍ من هؤلاء الرواة إلا ووجدت توجيهًا مقنعًا لتخريج مسلم له، فهم ما بين متابع على حديثه، أو مقرون برأو آخر أو لروايته شاهد، أو أن يخرج له لزيادة جاء بها ولم يأت بها راو آخر، وبالتالي فإنه لا يصح أن يقال أن كل هؤلاء الرواة على شرط مسلم، وإنما يقال إن مسلمًا قد أخرج له على الوجه الفلاني، ولا يصح عند مسلم التخريج له إلا على هذا النحو، هذا والله أعلم.

***

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.. فإنني وبعد دراستي لهذا الموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

أولاً: أن صحيحي البخاري ومسلم هما بحق أصحّ كتابين بعد كتاب الله تعالى، ولذا فإنهما يستحقان التقدير أولاً ثم العناية والدراسة لاستخراج كنوزهما.

ثانيًا: أن البخاري ومسلمًا قد رويا لرواة متهمين بالضعف، ولكن صنيعهم في التخريج لهؤلاء يدل على احتياطهم وتنبههم إلى ما قيل في هؤلاء الرواة.

ثالثًا: لم يخرج الشيخان في الأصول لراو ثبت ضعفه، وإذا خرّجا لراو متهم بالضعف في الأصول فإنك تجد لحديثه شاهدًا أو شواهد تقوي حديثه وتعضده، هذا فضلاً عن أن التهمة بالضعف محلّ نقاش وخلاف.

رابعًا: أخرج البخاري ومسلم للرواة المتهمين بالضعف في المتابعات والشواهد، وماله متابع أو شاهد، وفي الرغائب والفضائل، أو أن يختار أجود حديث هذا الراوي المضعف، أو لأنه ثقة عنده، أو حتى لا يكرر الإسناد، أو ألا يثبت ضعفه، أو أن يضعفه من لا يُعتد بتضعيفه، وما إلى ذلك من وجوه التخريج مما ينفي عنهما أي حرج في التخريج عن هؤلاء المتهمين بالضعف.

خامسًا: تبين لي أن أكثر الرواة المتهمين بالضعف قد اختلفت أقوال العلماء في تعديلهم وتجريحهم، ما يعني احتمالية عدم ثبوت تضعيف كثير منهم، وأما من كانت كفة التجريح تميل فيه، فإنني وجدت وجهًا قويًا

([134]) القمر: آية: (48، 49).

([135]) أخرجه مسلم في الصحيح، في كتاب القدر باب كل شيء بقدر (ح: 2656) والترمذي في السنن، في القدر، باب إعظام أمر الإيمان بالقدر (ح:2157) وتفسير القرآن باب ومن سورة القمر (ح:3290) وقال الترمذي في الحديثين: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في السنن، في المقدمة باب في القدر (ح:83) وأحمد في باقي مسند المكثرين (ح:9443، 9808).

([136]) مسلم، الصحيح، القدر، باب: كل شيء بقدر (ح: 2655).

لتخريج الشيخين له، من متابع له على روايته، أو أن يروي له مقرونًا بغيره وغير ذلك من الأوجه.

سادسًا: تبيّن لي من خلال تتبعي الاستقرائي -قدر الإمكان- أن عدد الرواة المتهمين بالضعف من رواة الصحيحين، دون من روى لهم البخاري تعليقًا ومسلم في المقدمة، مئة واثنان وتسعون راويًا، اشترك البخاري ومسلم في الإخراج لستة وستين راويًا منهم، وانفرد البخاري عن مسلم بالإخراج لخمسة وأربعين راويًا منهم، وانفرد مسلم بالتخريج لواحد وثمانين راويًا منهم، وبهذا يكون عدد الرواة المتهمين بالضعف من رواة البخاري أقلّ من الرواة المتهمين بالضعف عند مسلم، حيث إن مجموع الرواة المتهمين بالضعف عند البخاري مئة وأحد عشر راويًا، ومجموعهم عند مسلم مئة وسبعة وأربعون راويًا.

هذه أهم نتائج دراستي هذه، وفي نهاية هذا العمل المتواضع أرجو من الله قبوله وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

المراجع

أولاً: المصادر:

- القرآن الكريم.
- أبو طالب القاضي، **علل الترمذي الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ/ 1989م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/ 1994م.
- أحمد بن حنبل الشيباني، **سؤالات أبي داود**، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1414هـ/ 1994م.
- **السنة**، الطبعة الأولى، دار المنار، السعودية، 1411هـ/ 1991م.
- **علل الحديث ومعرفة الرجال**، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ/ 1989م.
- **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، الرياض، 1408هـ/ 1988م
- **المسند**، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت.ط).
- النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/ 1991م.
- **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، 1396هـ/ 1976م.
- **سنن النسائي**، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن، (د.ت.ط).
- العجلي، أحمد بن عبد الله، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1405هـ/ 1985م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- د. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، **تحرير تقريب التهذيب**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ/ 1997م.
- ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: حسان عبد المنان، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمّان، الأردن، (د.ت.ط).

- **تهذيب التهذيب**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1404هـ/ 1984م.
- **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعرفة النظامية الهند، الطبعة الثالثة، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1406هـ/ 1986م.
- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ/ 2000م.
- البزار، أحمد بن عمرو، أبو بكر، **مسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، 1409هـ / 1989م.
- الكلاباذي، أحمد بن محمد الكلاباذي، **رجال صحيح البخاري**، تحقيق: عبد الله الليثي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ/ 1987م.
- العصفري، خليفة بن خياط، **الطبقات**، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، دار طيبة، الرياض، 1402هـ/ 1982م.
- الخليلي، الخليل بن عبد الله، **الإرشاد**، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ/ 1989م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1404هـ/ 1983م.
- أبو داود، السجستاني، سليمان بن الأشعث، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، 1419هـ/ 1997م.
- **سنن أبي داود**، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، (د.ت.ط).
- **الباجي، سليمان بن خلف**، التعديل والتجريح، **تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى، دار اللواء، الرياض، 1406هـ/ 1986م.**
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت.ط).
- **طبقات الحفاظ**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/ 1983م.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، 1371هـ/ 1952م.
- **المراسيل**، تحقيق: شكر الله قوجاني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1397هـ/ 1977م.
- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407هـ/ 1987م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية/ بيروت، 1406هـ/ 1986م.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد العلمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
- ابن عدي، عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/ 1988م.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، **نصب الراية**، تحقيق: محمد يوسف البنوري، الطبعة الأولى، دار الحديث، مصر، 1357هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، تحقيق: د. نور الدين عتر، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، 1406هـ/ 1986م.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد، **المحلى**، تحقيق: لجنة إحياء التراث، الطبعة الأولى، دار الآفاق

الجديدة، بيروت، (د.ت.ط).
- علي بن الديني وابن أبي شيبة وابن نمير، **معرفة الرجال (الجزء الثاني)**، تحقيق: محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/ 1985م.
- الدارقطني، علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الأولى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، (د.ت.ط).
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، 1405هـ/ 1985م.
- **سؤالات الحاكم**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، 1404هـ/ 1984م.
- **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ/ 1966م.
- ابن القطان، علي بن محمد الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، 1418هـ/ 1997م.
- ابن شاهين، عمر بن أحمد الواعظ، **تاريخ أسماء الثقات**، الطبعة الأولى، الدار السلفية، الكويت، 1404هـ/ 1984م.
- مالك بن أنس، **الموطأ**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/ 1989م.
- ابن الأثير الجزري، مبارك بن محمد، **النهاية في غريب الأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/ 1979م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 1415هـ/ 1995م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **الكاشف**، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة، جدة، 1413هـ/ 1992م.
- **تذكرة الحفاظ**، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت.ط).
- **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، (د.ت.ط).
- محمد بن إسحاق بن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، 1390هـ/ 1970م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، القاهرة، 1397هـ/ 1977م.
- **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، (د.ت.ط).
- **الضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، 1396هـ/ 1976م.
- **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ/ 2000م.
- ابن حبان، محمد البستي، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1395هـ/ 1975م.
- **المجرحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، 1396هـ/ 1976م.
- **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ/ 1993م.

- **مشاهير علماء الأمصار**، تحقيق: م. فلايشهمر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م.
- ابن سعد، محمد الزهري، **الطبقات الكبرى [القسم المتمم]**، تحقيق: زياد محمد منصور، الطبعة الثانية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1408هـ/ 1988م.
- **الطبقات الكبرى**، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (د.ت.ط).
- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن، **تحفة الأحوذي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، **المدخل إلى الصحيح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الأولى، مكتبة الفرقان، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، 1421هـ/ 2001م.
- **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/ 1990م.
- العقيلي، محمد بن عمر، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1404هـ/ 1984.
- الترمذي، محمد بن عيسى، **جامع الترمذي**، تحقيق: صالح بن عبد الله آل الشيخ، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1420هـ/ 1999م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/ 1998م.
- العيني، محمود بن أحمد، **عمدة القاري**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، (د،ت،ط).
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، **المنفردات والوحدان**، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ/ 1988م.
- **صحيح مسلم**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1419هـ/ 1998م.
- ابن معين، يحيى، **الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (الفوائد)**، تحقيق: خالد السبيت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1419هـ/ 1999م.
- **تاريخ ابن معين [رواية الدارمي]**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، دار المأمون، دمشق، 1400هـ/ 1980م.
- **تاريخ ابن معين [رواية الدوري]**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، 1399هـ/ 1979م.
- **سؤالات ابن الجنيد إبراهيم الختلي لابن معين**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1408هـ/ 1988م.
- **معرفة الرجال (الجزء الأول)**، تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/ 1985م.
- **من كلام أبي زكريا في الرجال [رواية يزيد بن الهيثم الدقاق]**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، دار المأمون، دمشق، 1400هـ/ 1980م.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/ 1999م.
- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/ 1980م.
- بن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **التمهيد**، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري،

الطبعة الأولى، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، 1387هـ.

ثانيًا: المراجع:

- سعيد بن مبروك القنوبي، **الطوفان الجارف لكتائب البغي والعدوان**، الطبعة الأولى، (د.م.ط)، 1420هـ/ 2000م.
- د. سلطان العكايلة وآخرون، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، الطبعة الأولى، الدار العالمية، عمان، الأردن، 1420هـ/ 1999م.
- د. عداب محمود الحمش، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، الطبعة الأولى، دار الفتح، عمان، الأردن، 1423هـ/ 2003م.
- الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، 1405هـ/ 1985م.
- **محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده**، تأصيل وتطبيق، الطبعة الأولى، دار القرقان، عمان، الأردن، 1420هـ، 2000م.
- قاسم علي سعد، **مباحث في علم الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م.
- د. محمد سعيد حوى، **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، رسالة دكتوراة من جامعة بغداد.
- د. محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**، الطبعة الثانية، دار عمار، عمان، الأردن، 1421هـ/ 2000م.
- د. نور الدين عتر، **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**، الطبعة الثالثة، دار اليمامة، ودار الفرفور، (د.م،ط) 1422هـ/2001م.

السيرة الذاتية:

الاسم: حذيفة شريف "الشيخ صالح" الخطيب.

مكان وتاريخ الميلاد: مكة المكرمة – السعودية - 1980 م.

الجنسية: أردني.

الحالة الاجتماعية: متزوج وعدد الأبناء (أربعة).

العنوان: الأردن – عمّان.

أرقام الهواتف: 00905077764455 (شانلي أورفة، تركيا).

البريد الالكتروني:dr-hothifa@hotmail.com

المؤهلات العلمية:

الرقم	الشهادة	التخصص الدقيق	اسم الكلية	اسم الجامعة ومكانها	تاريخ الحصول على الشهادة	التقدير
1	الدكتوراه	الحديث الشريف وعلومه	كلية الشريعة	الجامعة الأردنية/ عمان/	2010 م	جيد جداً

				الأردن		
2	الماجستير	الحديث الشريف وعلومه	كلية الدراسات الفقهية والقانونية	جامعة آل البيت/ المفرق/ الأردن	2005 م	ممتاز
3	البكالوريوس	الشريعة، أصول الدين	كلية الدراسات الفقهية والقانونية	جامعة آل البيت/ المفرق / الأردن	2001 م	جيد جداً
4	الثانوية العامة	الفرع الأدبي	مدرسة طارق بن زياد	عمان / الأردن	1997 م	جيد جداً

الخبرات العملية:

عضو هيئة تدريس في جامعة حران بمدينة شانلي أورفة التركية، ابتداء من 5/ 2011- وما زلت على رأس عملي.

إمام وخطيب في مسجد عمرو بن العاص τ، عمان، الأردن، من 11/ 2005 – 6/ 5/ 2011.

مشرف تربوي في مدارس الرضوان، من 3/ 2010م إلى: 7/ 2010.

عضو هيئة تدريس في أكاديمية الأنجال الدولية، عمان، الأردن، من 8/ 2006- 6/ 2007 م).

عضو هيئة تدريس في مدارس الرضوان، عمان، الأردن، من 8 / 2004- 1/ 2006 م).

مطور مناهج شرعية (حوسبة التعليم، التدريس عبر الانترنت، برنامج تعليم تجويد القرآن بالألوان حاسوبيًا) في مؤسسة كندا المتحدة، عمان، الأردن، من 10 / 2002 – 8/ 2004.

مطور مناهج شرعية (حوسبة التعليم، التدريس عبر الانترنت) في شركة العلم نور للبرمجيات الدقيقة، عمان، الأردن، من 9/ 2001 – 9/ 2002.

الإنتاج العلمي:

- المتهمون بالضعف من رواة الصحيحين ومروياتهم فيهما، دراسة نقدية (رسالة الماجستير).
- منهج الإمام مسلم في التعليل في الجامع الصحيح (رسالة الدكتوراه).
- وهناك مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية قيد النشر والإعداد.

المؤتمرات:

- مؤتمر الانتصار للصحيحين، جمعية الحديث والجامعة الأردنية.
- مؤتمر الرسائل الجامعية، الجامعة الأردنية.

-عضو في جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، عمان الأردن، وفي جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية، عمان، الأردن.

* شاركت في عشر دورات تربوية وإدارية.

تم بحمد الله..